

المرفق

تدابير ممكنة يوصى باتخاذها للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي

١ - يوصى بالتدابير التالية بشأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها على الصعيد الوطني :

(أ) إعلان يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ رسمياً يوم التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ؛

(ب) قيام رؤساء الدول والحكومات أو غيرهم من الشخصيات المدنية البارزة بإصدار رسائل خاصة في يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ؛

(ج) عقد جلسات خاصة للهيئات البرلمانية وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة بمناسبة يوم التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ؛

(د) إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية أو المحلية الرامية إلى تعزيز التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ، وتشجيع برامج التعليم المتعلقة بالتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي في مختلف المراحل التعليمية ؛

(هـ) نشر نص إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي باللغات الوطنية ؛

(و) إصدار طوابع بريـد للتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، ومغلفات مخصصة ليوم الإصدار ، وأختام إلغاء بريدية خاصة ، أثناء عام ١٩٨٩ ؛

(ز) اشتراك المنظمات غير الحكومية في الاحتفال بالذكرى السنوية ، وقيام هذه المنظمات بتنظيم أنشطة خاصة بها ؛

(ح) تنظيم أنشطة في إطار عقود الأمم المتحدة وسنواتها الدولية الجارية ودعماً لها ، يتم إعدادها فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية .

٢٠ - يوصى بأن يتخذ الأمين العام التدابير التالية ، ضمن تدابير أخرى ، على صعيد الأمم المتحدة :

(أ) إصدار إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة بحلول يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ؛

(ب) تنظيم مناسبات تذكارية ، وفقاً للعرف المتبع ، في مقر الأمم المتحدة وفي مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ، وكذلك في نيروبي وفي مراكز الأمم المتحدة للإعلام ، في يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ أو قرابة ذلك اليوم .

٤٩/٤٢ - تحقيق العدالة الاجتماعية

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها تعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات مشتركة ومنفردة

٣ - تدعو جميع الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى اتخاذ تدابير ملائمة كالتدابير المبينة في مرفق هذا القرار ، والتي تستند إلى التدابير الموصى بها في قرار الجمعية العامة ١٥٠/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن الذكرى السنوية الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وإلى دعم الأنشطة المناسبة الرامية إلى تشجيع النهوض بحقوق الإنسان والعدل الاجتماعي ؛

٤ - تدعو جميع الدول إلى إعلام الأمين العام بما لديها من آراء وتعليقات تتصل بأثر الإعلان ، منذ اعتماده ، على صياغة وتنفيذ السياسات والتدابير الوطنية لحكوماتها ، فضلاً عن الطريقة التي تراعي بها المبادئ والمقاصد والوسائل والأساليب المبينة في الإعلان في سياساتها وخططها وبرامجها وفي علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف في ميدان التنمية ؛

٥ - تدعو جميع الدول إلى أن تنقل إلى الأمين العام ما لديها من آراء وتعليقات تتصل بالوسائل والأساليب التي يمكن بها زيادة مساهمة أجهزة ومؤسسات وهيئات الأمم المتحدة المناسبة في بلوغ التحقيق التام للمبادئ والمقاصد المتضمنة في الإعلان ؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يدرج المعلومات الواردة عملاً بالفقرتين ٤ و ٥ أعلاه في التقرير المطلوب في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٤٢/٤١ ، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

٧ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للإعلان ، ووضعا في اعتباره التدابير الممكنة الموصى بها الواردة في مرفق هذا القرار ، من أجل لفت الانتباه إلى الإعلان والتشديد على أهميته وكذلك إلى الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة والأعمال التي تقوم بها من أجل كفالة تحقيق مقاصد الإعلان تحقيقاً فعالاً ؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والأربعين بنداً عنوانه « الذكرى السنوية العشرون لإصدار إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي » ؛

٩ - تقرر أيضاً تخصيص جلسة عامة واحدة أثناء دورتها الرابعة والأربعين للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للإعلان ، التي توافق يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم بالإعداد اللازم لبرنامج تلك الجلسة .

الجلسة العامة ٨٥

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

(د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، فضلاً عن قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٣٢٧٣ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ و ٣٨/٣١ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ و ١٩/٣٦ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ و ٢٥/٣٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ و ٢٣/٤٠ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، التي أعادت فيها التأكيد على أنه من المهم ، بالنسبة إلى كل دولة ، إجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية أساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي ، وضرورة دراسة خبرة البلدان في هذا الميدان ،

وإذ تحيط علماً مع القلق بالاستنتاجات المستخلصة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في عدة أجزاء من العالم ، الواردة في تقرير الأمين العام المعنون « أبرز جوانب الحالة الاجتماعية في العالم في عام ١٩٨٧ : التطورات الأخيرة والاتجاهات الراهنة » (١٦) ،

ورغبة منها في تأمين الإزالة السريعة والنامة للعقبات الرئيسية التي تعوق تقدم الشعوب اقتصادياً واجتماعياً ، على حد تعريفه في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي (١٤) ،

وإذ تحيط علماً باقتراح حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بأن تكون المضيف لحلقة دراسة أقاليمية عن خبرة البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في الاضطلاع بتغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي ، كما دعت إليها الفقرة ٣ من قرارها ٢٥/٣٨ ،

١ - تعيد التأكيد على أن من شأن مزيد من تبادل خبرات البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي أن يسهم في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ؛

٢ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي (١٧) ؛

٣ - تعرب عن تقديرها لاتخاذ الأمين العام ترتيبات لكي يعقد في عام ١٩٨٨ الحلقة الدراسية الأقاليمية التي دعت إليها الفقرة ٣ من القرار ٢٥/٣٨ ، في حدود الموارد المخصصة لبرنامج الخدمات الاستشارية القطاعية والإقليمية ؛

لرفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتهيئة الظروف للتقدم والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أنه وفقاً لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي (١٤) ، ينبغي أن يقوم التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي على أساس احترام كرامة الإنسان وقيمه ، وأن يضمن تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ،

وإذ تأخذ في اعتبارها توصيات الأمين العام بشأن بعض التصورات التي تتناول أعمال الأمم المتحدة في التسعينات ، الواردة في مرفق المذكرة المتعلقة بإعداد الخطة المتوسطة الأجل القادمة (١٥) ،

١ - ترى أن الهدف المشترك للمجتمع الدولي يجب أن يتمثل في أن ينتج ، من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة ، بيئة عالمية للتنمية المتواصلة ، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، والعدالة الاجتماعية والسلام ؛

٢ - تسلّم بأن العدالة الاجتماعية هي واحد من أهم أهداف التقدم الاجتماعي ؛

٣ - تؤكد من جديد أهمية التعاون بين البلدان في تعزيز تهيئة مناخ مؤات لكي يحقق كل بلد من البلدان أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية والتقدم ؛

٤ - ترى أنه ينبغي أن يظل هذا التعاون يشكل نقطة تركيز رئيسية في أنشطة الأمم المتحدة وفقاً لمبادئ الميثاق ؛

٥ - تطلب إلى الدول الأعضاء أن تضع في الاعتبار ، لدى إعدادها سياستها الوطنية في مجال التنمية الاجتماعية ، أهمية كفالة العدالة الاجتماعية للجميع .

الجلسة العامة ٨٥

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

٥٠/٤٢ - خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي

إن الجمعية العامة ،

إذ تسترشد بالرغبة في تعزيز مستوى أعلى للحياة وتوفير عمالة كاملة وظروف مواتية للتقدم والتنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ و ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢

(١٤) القرار ٢٥٤٢ (د - ٢٤) .

(١٥) انظر : A/42/512 .

(١٦) انظر : E/CN. 5/1987/2 .

(١٧) A/42/57-E/1987/8 .